الدراسات

المقومات الطبيعية والبشرية للدولة في الجغرافيا السياسية

الدكتور

يونس الجمرة

Received :30 / 12 / 2025
Revised: 10 / 1 / 2026
Accepted: 15 / 1 / 2026
Published: 1 / 2 / 2026

د. يونس الجمرة
مؤسسة عين السلطان للدراسات والأبحاث
إربد / الأردن
aljamray@gmail.com

المقومات الطبيعية والبشرية للدولة في الجغرافيا السياسية

مقدمة

إن كثيرا من المجموعات البشرية المستقرة في دولة ما، تتكيف هذه المجموعات مع طبيعة هذه الدولة التي تعيش فيها، كما تعكس سلوك طبيعة هذه الدولة، فمثلا الصحراء تعكس سوك ساكنيها، والمناطق الساحلية كذلك، ويقاس ذلك بما يتناسب مع طبيعة الجغرافيا، إضافة إلى بين الناس في صفات البشرة، وحجم الجسم وخشونته، ونمط التفكير العقلي، وهكذا فإن تأثير الطبيعة على ساكنيها أمر قد يرتقي إلى الحقيقية العلمية، وسنرى فيما يلي أهمية المقومات الطبيعية والبشرية للدولة كالآتي :

أولاً: المقومات الطبيعية للدولة

إنّ العوامل الطبيعية لموقع الدولة، لها أهميتها الكبرى في قوتها، ولهذا نرى أنها يمكن أن تكون على النحو التالي: -

١- **الموقع الجغرافي**: ويضم الموقع الجغرافي ما يلي:

أ-الموقع الفلكي

ونعني بالموقع الفلكي، موقع الدولة على خطوط الطول والعرض، وتحديد خط العرض لموقع الدولة أهم من تحديد خط الطول، لأنّ خط العرض يساعد في التعرّف على أنماط المناخ، والتباينات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي والسياسي، ويعطي أهمية للدولة ، فالمعروف أنه كلما اتجهنا شمال خط الاستواء تبدأ الحرارة بالانخفاض إلى أن تصل إلى مركز القطب الشمالي ، وكذلك جنوب خط الاستواء، ولذلك يرى باحثون أنّ سكان المناطق المعتدلة أكثر نشاطاً من سكان المناطق الحارة ، وسكان المناطق الباردة أكثر نشاطاً من المناطق المعتدلة ، وهذا يعكس الإنتاج الزراعي ، والصناعي ، و

السياسي ، وأنّ الظروف المناخية تساعد على توفير المياه عن طريق كميات الأمطار المتساقطة على الإقليم ، مما يساعد الدولة في شتى المجالات الاقتصادية[١].

ب- الموقع القاري والبحري.

إن موقع الدولة من اليابسة أو من البحر مهم جداً ، وموقع الدولة من البحر أكثر أهمية ، وموقعها من اليابسة والبحر معاً يحدد طبيعة الدولة ووظيفتها ، فالدول الجزرية أقل قارية في مناخها من المناطق الداخلية، وهذا الموقع يشجع على التجارة لسهولة المواصلات البحرية وكلفتها الرخيصة، وتسعى الدول للوصول إلى البحار المفتوحة ، مما قد يدفعها نحو الدخول في منازعات وحروب ، حتى وإن كانت الواجهة البحرية لها ضيّقة[٢]، وتختلف الواجهة البحرية من مكان إلى مكان ، فالسواحل الشمالية المطلّة على المحيط المتجمد الشمالي عديمة القيمة ، خلافاً للسواحل المطلّة على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، كما أن قيمة الواجهة البحرية تكون ضعيفة إذا كانت البحيرة مغلقة مثل بحيرة قزوين ، وتأخذ الواجهة البحرية أهميتها مما يسمى بالظهير الخلفي للساحل، وقربها أو بعدها عنه ، مثل معظم مراكز الإنتاج في شمال ووسط الأردن التي تبعد عن ميناء العقبة مئات الكيلومترات ، كما أن السواحل المفتوحة على مسطحات مائية واسعة تختلف في أهميتها من بلد إلى آخر ، ونأخذ مثالاً الولايات المتحدة ، فسواحلها على المحيط الأطلسي أهم من تلك التي تقع على المحيط الهادي ، وكلما كان للدولة أكثر من واجهة بحرية زادت أهميتها، وتزيد أهمية الموقع البحري للدولة عندما تمرّ من خلاله قنوات موصلة من بحر إلى آخر مثل تركيا ومصر، و في رأي بعض الباحثين تعتبر المناطق الساحلية أكثر حضارة من المناطق المعزولة أو الداخلية، وهذا عائد لتأثرها بالحضارات الأخرى وتفاعلها معها، كما أن الموقع الساحلي يعطي للدولة قوة اقتصادية وعسكرية، فالدولة البحرية تختلف في أسلوب الدفاع عن الدولة المغلقة أو الحبيسة، ولذلك برزت فكرة إعطاء بعض الدول ممرات بحرية في نهاية القرن التاسع عشر، إذ حصل العراق على مخرج على الخليج العربي عام ١٩٢٢، وأحياناً تقوم الدول

الحبيسة بالوصول إلى الممرات البحرية عن طريق الأنهار مثل كولومبيا التي حصلت عبر البيرو على ممر للوصول إلى نهر الأمازون[٣] .

ج- موقع الدولة والجوار.

إن موقع الدولة مهماً بالنسبة لجاراتها من الدول، فالدولة الصغيرة التي تجاور دولة كبيرة، تشكل عرضة لخطر جارتها ، وموقع الدولة من حيث بؤر التوتر في الصراعات الدولية، والموقع الإستراتيجي بالنسبة للدولة الضعيفة أو الصغيرة يجعلها عرضة لأطماع الدول الكبرى ، والتفوق العسكري والاقتصادي يشكل خطورة عليها كذلك ، ولهذا فإن الدولة – بغض النظر عن تفوقها وحجمها - تتأثر بالمحيط الخارجي من الدول المجاورة ، وهناك من يرى من الباحثين أنّ تماسك أجزاء الدولة يزيد من قوتها بين جيرانها ، و يرى بعض الباحثين أن الإيمان بعمق فكرة الدولة يشدّ من أزرها ، ويقوي الانسجام بين مصالح الناس وأحاسيسهم[٤].

٢- مساحة الدولة.

لمساحة الدولة مزايا إستراتيجية واقتصادية، فالدولة التي مساحتها كبيرة، تكون غالبا ذات صبغة عسكرية ، ويصبح من الصعب الدخول معها في حرب أو خلاف عسكري، وتتميز الدولة ذات المساحة الكبيرة بتجنب الضغط السكاني، كما يمكن الحصول فيها على مساحات زراعية كبيرة وثروات معدنية، مما يساعد على تقوية الاقتصاد وتنميته، لكن هذه الدولة - ذات المساحة الكبيرة - تتطلب جهداً للإشراف على أجزائها المترامية ، وتتطلب خطوط اتصال كثيرة وسريعة، لتتمكن السلطة السياسية من السيطرة عليها، ولذلك فإنّ مساحة الدولة تعدّ من معايير القوة ، ومن عوامل تحديد المكانة السياسية والاقتصادية، وحين تكون مساحة الدولة صغيرة ويتوفر لديها موارد وثروات ، فإنّ هذا لا يعني أنّها تمتلك قدرة دفاعية ، بل تكون القدرة الدفاعية لديها ضد الغزو الخارجي محدودة ، فالاتساع المكاني أو المساحة الواسعة تزيد من قدرة الدولة على صدّ العدوان الخارجي ، وتوفير العمق المطلوب للدفاع عن نفسها[٥].

وعلى أساس المساحة تقسّم الدول إلى مجموعات كالتالي [٦]:

أ- دول مساحتها كبيرة أو عظيمة: وهي التي تتجاوز مساحتها بالميل المربع مليوني ميل.

ب-دول مساحتها متوسطة: وهي الدول التي تقل مساحتها بالميل المربع عن مليوني ميل.

ج - دول صغيرة: وهي التي تتراوح مساحتها بين ألف ومائة ألف ميل مربع.

د -دول قزميه: وهي الدول الصغيرة جداً التي تقل مساحتها عن ألف ميل مربع.

وهناك قيمة فعلية لا يمكن قياسها بالمساحة والكيلو مترات المربعة، بل تقاس بمصادر الطاقة ، والطاقات البشرية القادرة على استغلال الموارد المتوفرة ، وزيادة الإنتاج ، ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الحياة بالنسبة للسكان، كما تقاس المساحة أيضاً بمدى توفر خدمات النقل والبنى التحتية التي تلبي حاجة التجارة والحاجات الإستراتيجية العسكرية ، وهذا يعطي مؤشراً على أنه ليس هناك مساحة فضلى للدولة ، بأن تكون كذلك في حال توفر ما ذكرنا بالقدر المناسب مع المساحة وعدد السكان، وأهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع الدولي(٧).

٣ - شكل الدولة.

يتفق كثير من الباحثين على أن شكل الدولة له دور مهم في قوة الدولة أو ضعفها، إذ أنّ أطوال الحدود السياسية يجب أن تكون متناغمة مع مساحة الدولة ، ويرى باحثون أن الشكل الدائري للدولة هو أفضل الأشكال للدفاع عن نفسها وصدّ أي عدوان خارجي، وكلما كانت أطراف الدولة مترامية ، وغير متماسكة يصعب الحفاظ عليها، كما كان الحال في دولة باكستان سابقاً ،حيث كانت الهند تشكّل فاصلا بين شرقها وغربها، فانفصلت باكستان الشرقية " بنغلاديش " عن باكستان الغربية نتيجة حرب ١٩٧٢ بين الهند وباكستان ، وأن تداخل حدود الدول مع بعضها أيضاً يؤدي إلى فقدان السيطرة عليها من قبل الدولة الضعيفة(٨).

وهناك أشكال لبعض الدول غير مرغوب فيها، كالدول المستطيلة الشكل، أو الدول التي تشكّل شريطاً ساحلياً مثل تشيلي، والدول التي تكثر على حدودها الجيوب للدول

الأخرى مثل أفغانستان، وأن الدول المتشكلة من جزر مثل اليابان واندونيسيا غير محمودة الشكل، والدول التي لها أراض منفصلة عنها ، و يفضل كثير من الباحثين أن تكون الدولة أكثر اندماجاً من حيث الشكل، وأفضل الأشكال ً الشكل الدائري ، فالأبعاد تكون متساوية لأطراف الدولة، كما ويساعد هذا الشكل على قدرة نقل المعدات العسكرية إلى الحدود ، في حال تعرض الدولة للغزو، وتوفر المساحة الممكنة في حال التراجع أمام العدو، وهذا الشكل له مزايا أخرى مفضلة لأنه ييسر إقامة شبكة نقل، ويساعد على تماسك الجبهة الداخلية ، وارتفاع الشعور القومي لدى سكانها ، و توسّط موقع العاصمة الذي يعرف بالموقع المركزي للدولة ، وأكثر الدول ملاءمة لهذا الشكل الأورغواي في أمريكا الجنوبية، وبولندا ، والمجر ، وبلجيكيا ، وفرنسا في أوروبا(٩).

٤- المناخ.

يعتبر المناخ ذا أثر مهم في قوة الدولة، فالدولة التي يكون مناخها من الإقليم المعتدل، تساعد سكانها على الاستقرار والإنتاج، و يساعدها على التطور والتقدم في كل النشاطات المختلفة، سواء كان ذلك النشاط ثقافياً أو تجارياً، ومن جهة أخرى نرى أن المناخ الحار والرطب والمتجمد، يحدّ من أنشطة السكان، ويؤثر على التجارة والاقتصاد، فتأثيره يظهر على مختلف الأنشطة البشرية وعلى صحة المواطنين أيضا .

و يعتبر المناخ عاملا رئيسيا في قوة الدولة، لتأثيره المباشر على جهد السكان الذي يعكس التقدم والرقي في مجالات مختلفة، و للمناخ أيضا دور على الساحة السياسية للدول، فقد شجع مناخ جنوب إفريقيا الاستعمار وساعد على هجرة الأوروبيين إلى تلك المنطقة ، حيث يسود هناك مناخ البحر المتوسط ، أما المناخ الاستوائي فقد كان سبباً في عدم قدرة المستعمرين الأوروبيين على الاستمرار على الاستيطان في بعض الدول الإفريقية ، إذ يسود هذا المناخ في غانا والكونغو ونيجيريا، وتوجو وداهومي ، ولذلك اعتبر بعض الباحثين أن الشكل الاستعماري في تلك البلدان كان استغلالياً لنهب ثروات تلك البلاد، أكثر منه استيطانياً(١٠).

٥- التضاريس.

إنّ تنوع التضاريس في الدولة يعطي مؤشراً على تنوع الاقتصاد فيها، ويعكس تنوّع البيئات المناخية أيضاً، فالتضاريس لها أهمية كبرى في أحوال السلم والحرب، كما أنها قد تشكّل مانعاً جيداً في حالات الغزو.

وتختلف تضاريس الدول عن بعضها، كما يمكن أن تختلف في داخل الدولة الواحدة، فهناك بعض الدول تتميز بالطابع الجبلي مثل سويسرا، أو السهلي مثل هولندا، أو الصحراوي كدول شبه الجزيرة العربية، وتتميز التضاريس التي يطغى عليها شكل السهل بخصوبة التربة، وغناها بالموارد المائية، مما شجّع المستعمرين على الاستيطان فيها، ولذلك أتسمت المناطق السهلية بالكثافة السكانية، وشكلت أيضاً مهداً للحضارات القديمة، واعتبر باحثون هذه المناطق اقتصادية أكثر من غيرها، فالاقتصاديات الكبيرة تنتشر في المناطق السهلية، لسهولة الحركة ويسرها ، والقدرة على الاتصال، أما المناطق الجبلية فهي أقل سكاناً، على الرغم من غناها بالموارد الطبيعية كالغابات والمعادن، وتكثر فيها منابع الأنهار، ولطافة الطقس، ولها دور مهم في الجغرافيا السياسية، فهي بمثابة الملجأ عند الحروب لصد الغزوات، ويعتبر بعض الباحثين أن المناطق الجبلية كانت تشكل أساساً لنواة الدول، كما أنها تشكل حدوداً طبيعية مانعة مثل جبال الألب بين ايطاليا وفرنسا(١١).

ولهذا فان التضاريس تلعب دوراً مهماً في قوة الدولة، على مختلف الَصعُد : الاقتصادية والعسكرية، وتؤثر على الجانب السياسي للدولة، ولذلك تحدد التضاريس إمكانات الدولة الاقتصادية، فقد يتوقف عليها توافر الأمن الغذائي ، مثل المياه والإنتاج الزراعي، وهذا يؤدي بدوره إلى استقرار السكان وتكاثرهم في تلك المناطق، ويرى بعض الباحثين أن بعض السهول مثل سهول القطب المتجمد الشمالي في سيبيريا وكندا تعيق التقدم الاقتصادي بسبب الظروف المناخية، و يرى آخرون منهم أن السهول تشكل عامل إغراء وإثارة الشهية لدى الدول القوية لغزوها، فهي مفتوحة وبلا عوائق طبيعية (١٢).

ويرى الباحث إن المقومات الطبيعية للدولة، ذات أهمية كبيرة ، فهي التي تحدد قوة الدولة أو ضعفها ، وتأثيرها وتفاعلها في المجتمع الدولي، فالموقع الجغرافي يحدد سمات سلوكية كثيرة لسكان الدولة، كما يحدد نوع النبات ، والغذاء، والموارد الطبيعية ، التي يمكن أن تدفع النشاط الصناعي والتجاري،أضف إلى ذلك أنّ مساحة الدولة وتنوع تضاريسها التي تعطي الدولة قوة اقتصادية، وتدفعها إلى الاهتمام بالناحية العسكرية للدفاع عن الدولة ومواردها، ويساعد موقع الدولة البحري ومساحة الشواطئ والموانئ التي تملكها الدولة على الحركة التجارية والمواصلات البحرية، ناهيك عن احتكاك هذه الدولة - من خلال سواحلها- بالحضارات المتدفقة عبر البحار وتأثرها وتأثيرها بها .

ثانياً: المقومات البشرية للدولة

إضافة للمقومات الطبيعية التي تحدثنا عنها، لا بدّ من الإشارة إلى المقومات البشرية التي تعتبر من أهم مقومات الدولة، فالعامل البشري ذو أهمية بالنسبة للدول في حساباتها المختلفة، فهناك دول اعتمدت في اقتصادها على مواردها البشرية ، إذ وجدت الموارد البشرية عناية من بعض الدول ، فلعبت دورا في الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، و سنتناول بعض المقومات التي تشير إلى ذلك ومنها:

١- السكان: هم الذين يدينون بالولاء، ويخضعون لقوانين الدولة بحكم الميلاد، وبحكم اكتساب جنسية الدولة؛ ولذلك فإن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة المواطنين أو السكان من نواح عديدة أهمها الديموغرافيا ، التي تهتم بتعداد السكان ، وتوزيعهم على رقعة الوطن، الأثنوجرافيا ، واللغة ، والدين ، وهذه جميعها تعبّرعن العلاقات العاطفية وانسجام المواطنين مع بعضهم ومع جيرانهم من مواطني الدول الأخرى، و تعطينا فكرة عن قوة الدولة وقيمتها في المجال الحيوي الذي تتفاعل معه(١٣).

٢- السلالة : والسلالة اصطلاح علمي يطلق على مجموعة من البشر، لهم صفات محددة مثل لون البشرة، وشكل الشعر، وملامح الوجه والرأس، وهذه يحددها علماء الأجناس، فهم يقسّمون الأجناس البشرية إلى قوقازي ومنغولي وزنجي، وهذا أسهل تقسيم، ولكن السلالة لا يمكن أن تكون أساسا من مقومات الدولة ، وهناك أمثلة كثيرة

على ذلك، فالولايات المتحدة التي تضم سلالات بشرية متعددة ، ومثلها البرازيل، والاتحاد السوفيتي سابقاً ، فهذه لا تعتبر عاملاً حتمياً لتجانس السكان في الدولة، فقد تتوزع السلالة- جغرافياً- على مساحات كبيرة وتعتبر من المقومات البشرية في أكثر من دولة ، ويمكن أن تتفرع عن السلالة سلالات فرعية ، تختلف في لغتها ، ودينها ، وأسلوب حياتها، ناهيك عن حركة سكان الكرة الأرضية المستمرة التي أدت إلى اختلاط واسع وكبير، مما أبطل مقولة النقاء العرقي(١٤) .

ولكن فكرة تميّز السلالة قديمة، كانت موجودة في أوساط بعض الشعوب، فالإغريق اعتقدوا أنهم أفضل الشعوب ، والفرس والرومان اعتبروا غيرهم أغراباً وبرابرة ، ولم يقاوم هذه المقولات سوى الأديان السماوية ،على أن ذلك لا ينبغي أن يكون سببا في التمييز العنصري الذي مورس ويمارس ضد بعض السكان، كما كان في الولايات المتحدة ، وجنوب إفريقيا ، وما زال في فلسطين ، ومناطق متعددة من العالم (١٥).

٣ ــ اللغة : إن نصف لغات العالم كما يفيد الباحث العشيري ستنقرض في نهاية القرن الحادي والعشرين ، لأنّ هذه اللغات لم يعد أحد يتحدث بها سوى كبار السن ، وبموتهم تنتهي هذه اللغات ، فنسبة انقراض اللغات سنويا تقدر بخمسة وعشرين لغة ، وهذا يعني أن العالم سيفقد نصف تراثه اللغوي خلال قرن واحد ، كما أن هناك دراسة تبين أن ٥٪ من لغات العالم أكثر أمانا من غيرها وذلك حسب معيار" جاك لوكليرك " و ما يتعلق بوسائل الاتصالات الحديثة ، بالإضافة إلى ثبات التوسع اللغوي ، وأنه لا إمكانية لظهور لغات جديدة ، ويعود انقراض اللغات إلى الهجرة ، والنمو الديمغرافي، والزواج المختلط ، واللغة من أهم مقومات الأمم ، فهي تعبّر عنها وتحمل تراثها ، بل إنها وسيلة تعبير يتشكّل من خلالها عقل الأمة ونمط تفكيرها ، و اللغة أهم حاجز يفصل الأمم عن بعضها، فاللغة العربية بقيت رابطا قويا بين شعوب الأمة العربية حتى عصرنا هذا ، واللغة الانجليزية انتشرت في العهد الاستعماري البريطاني في كثير من الدول ، وما تزال بعض القارات تتكلمها مثل أميركا الشمالية وأستراليا، كذلك الاسبانية ، والبرتغالية ، والفرنسية ، فالقوميات الكبيرة حافظت على لغاتها وجعلت منها لغات رسمية لدولها ،

ويمكن أن يكون في بعض الدول أكثر من لغة رسمية يتم التعامل بها ففي الهند -على سبيل المثال- عشرات بل مئات اللغات ، وفي سويسرا وبلجيكا أكثر من لغة ، وفي الدول التي تسكنها بعض الأقليات ما زالت تحافظ على لغاتها إلى جانب لغة الدولة [١٦].

٤- الدين : لم يلتفت الباحثون إلى الدين على أنه من مكونات الدولة أو الأمة، والأديان تنتشر بين أكثر من أمة أو سلالة، فمثلاً الدين الإسلامي ينتشر بين أمم أسيوية وافريقية غير عربية والمسيحية كذلك ، ومن وجهة نظر الدين الإسلامي هذه الأمم أمة واحدة على الرغم من اختلاف لغاتها الوطنية والرسمية ، وتاريخها ، وسلالتها ، وعاداتها، وتقاليدها، وبناء على هذه الاختلافات يرى كثير من الباحثين أن الدين ليس من مكونات الدولة أو الأمة ، لأن لدى بعض الأمم أكثر من دين ، وقد يكون في الدولة كذلك ، لكنّ الدين من أهم عوامل بناء المجتمع، ولا تستطيع الجغرافيا السياسية إهمال العاطفة الدينية التي تربط الأمم أو الشعوب ببعضها البعض، فالعالم الإسلامي بقومياته المختلفة كالعربية ، والفارسية ، والتركية ، والاندونيسية ، وغيرها من الأمم التي تعتنق الدين الإسلامي ، ينظر إليها كوحدة ثقافية من حيث الدين وإن اختلفت اللغات ، و يعود السبب إلى لغة القرآن الكريم ، لهذا فإن المشاكل الإقليمية والعنصرية لا تسود بينها مثل غيرها من الأمم ، لذلك ركّز الصهاينة على العاطفة الدينية إلى جانب الفكرة القومية لإنشاء دولة الكيان الصهيوني "إسرائيل "، فهم يعتبرون الديانة اليهودية أحد عوامل القومية التي تربطهم ببعض ، وهذا مخالف لكل الدراسات والأبحاث بهذا الخصوص[١٧].

وفي رأي الباحث أن المقومات البشرية مهمة لقيام الدولة، فالتجانس في السلالة أو العنصر السكاني يقوي روابط المواطنين المقيمين على أرض الدولة، كما أن اللغة توّحد عواطفهم وثقافاتهم، ناهيك عن الدين الذي يلعب دوراً مهماً في الثقافة والتراث السكاني، إضافة إلى المناسبات الدينية السنوية ، فالكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين يطالب العرب والفلسطينيين والعالم ، الاعتراف بيهودية الدولة من خلال محادثات السلام ، نظرا لأهمية الدين في الفكرة القومية اليهودية ، وقد اجتمع رئيس وزراء الكيان

الصهيوني نتنياهو بوزارته يوم ٢٠١٤/١١/٢٣ ، لبحث ومناقشة فكرة القومية اليهودية من خلال الكنيسيت .

ولأن الدين الإسلامي والديانت السماوية جميعا لا تنظر إلى اللون أو الشكل الإنساني، فهي مؤثرة إلى حد بعيد في العلاقات والروابط بين سكان الدولة، وهي تحافظ على الحقوق الدينية لمعتنقيها، أمّا هذه المقومات فتأخذ الطابع العام للمقومات البشرية، وإن كان بعضها لا يقدم ولا يؤخّر مثل السلالة في هذا المجال، وخير دليل على ذلك تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على غيرها من الدول ذات السلالة الواحدة.

المراجع

(١)- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، القاهرة : (ب ن)، ١٩٩٧، ص٨٠-٨٣.

- Elen Churchill Semple: Influences of Geography Environment , (New York : Henry Holt & Co., 1911)

McDonald , J. ,R., A Geography Of Regions , WMC . , Brown Company Publisher , Dubuque , Iowa , 1972. P.22.

- Minshull , R. , Regional Geography , Huchinson & Co. ,LTD. , London .

1968 .PP 33-36 .

(٢) Alaev, E., Regionalization of A Country For Regional Planning , in Adams , P., and Helliner , M., eds. , International Geography, University Of Toronto Press , 1972. P.16 .

(٣) - علي احمد هارون، مرجع سابق، ص٨٨-٩٤.

- محمد حجازي محمد، مرجع سابق، ص٨٣-٩٧.

- فايز محمد العيسوي: مرجع سابق، ص٦٤-٦٩.

(٤) - محمد محمد سطيحة، الجغرافيا الإقليمية، ط٢، الرياض :مكتبةألخريجي،١٩٨٧، ص٨٩ .

- محمد، محمد حجازي: مرجع سابق، ص١٠٠-١٠٨.

- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص٩٤.

(٥) - عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص٣٩.

- عدنان صافي ، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمّان : مركز الكتاب الأكاديمي، ١٩٩٩ ، ص١١٩.

- صلاح الدين علي الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية، الاسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩، ص٥٢.

(٦) - محمد متولي، الجغرافيا السياسية، القاهرة: مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٥٨، ص٢٦.

(٧) - عاطف علبي، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص٢٥٩.

(٨) - عدنان صافي: مرجع سابق، ص١٢٠.

- محمد حجازي محمد ، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٣.

- عبد العزيز طريح شرف، الأسس والمشكلات في الجغرافية السياسية، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٦٣، ص٧.

(٩) - عاطف علبي، مرجع سابق، ص٢٦١.

(١٠) - علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص٩٦.

- إبراهيم احمد سعيد ، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، حلب : منشورات حلب، ١٩٩٧، ص٥٦.

(١١) - محمد متولي: الجغرافيا السياسية، القاهرة: مطبعة المعهد العالي الفرنسي، ١٩٥٧، ص٢٨.

-محمد حجازي محمد ، مرجع سابق، ص١١٨-١٢٠.

(١٢) - عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافيا العلاقات السياسية، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٧، ص١٠٩.

- وولدردجس٠و٠وجوردون إست :الجغرافيا مغزاها ومرماها ترجمة :يوسف أبوالحجاج ومحمد محمود الصياد الألف كتاب رقم١٨٧،القاهرة :مكتبة الشرق، (ب٠ت)، ص١٠٩ .

- إبراهيم احمد سعيد ، مرجع سابق، ص٦١.

- Ackerman , E., Population and National Resources , in : Hauser , P., M , And Duncan , O., eds. The Study Of Population , Chicago , 1959 ,PP .107-109.

(١٣) - دولت أحمد صادق وآخرون: الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥، ص٤٣.

- احمد على اسماعيل: أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، ط٧، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٩، ص٤٣.

- السيد خالد المطري، الجغرافية الحيوية، ط٢، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٨٧، ص ١١.

(١٤) - فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، ط٣، بيروت: دارالنهضةالعربية،١٩٨٦، ص١٣.

- Kolars , J., F. &Nystuen , J. D., Human Geography , McGraw Hill , NewYork , 1974 . p.109.

(١٥) - محمد عبد الغني، الجغرافيا والمشكلات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص٥١.

- فتحي محمد أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية، بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص٩٠-٩٤.

- فتحي محمد مصلحي، الجغرافيا البشرية المعاصرة، الدمام: دارالإصلاح،١٩٨٤، ص٣١

(١٦) - دولت احمد صادق وآخرون، مرجع سابق، ص٤٦-٤٩.

- عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية الإنسان، بيروت : دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص٥٣٩.

- عاطف علبي ، مرجع سابق،ص٢٦٤.

(١٧) - دولت احمد صادق، مرجع سابق، ص٤٩-٥٥. ،

- عاطف علبي ، مرجع سابق، ص٢٦٥.